



كلمة السيد عادل عبداللطيف

رئيس قسم البرامج الإقليمية في المكتب الإقليمي للدول العربية

التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإقليمي

"المبادرة العربية لمواجهة آثار تغيّر المناخ"

ورشة عملٍ تحضيريةً للمندوبين إلى مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية

بشأن تغيّر المناخ (مؤتمر الأطراف-١٧) وريو+٢٠

الجزائر العاصمة - الجزائر

١١-١٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١



السيدات والسادة،

معالي الوزير مراد مدلسي، وزير الشؤون الخارجية،
معالي الوزير شريف رحمانى، وزير التخطيط و البيئة،
الزميل العزيز مامادو مباي المنسق المقيم للأمم المتحدة و الممثل المقيم لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائى.

أود في البداية أن أتقدم بوافر الشكر باسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الي
الحكومة الجزائرية لاستضافة هذا الاجتماع الإقليمي حول تغير المناخ و الطريق
الى ريو، و انتهاز هذه الفرصة لأتقدم بالتهنئة لحكومة الجزائر لترأسها مجموعة
ال ٧٧ و الصين في العام القادم ٢٠١٢ و الذي سيشهد حدثا هاما و هو الاحتفال
بمرور عشرون عاما على مؤتمر ريو حيث سيتم مراجعة أجندة التنمية
المستدامة.

و أتقدم أيضا بجزيل الشكر لجميع الوفود من الدول العربية و لا يفوتني توجيه
بالغ الشكر الى المتحدثين و الخبراء الذين يحضرون معنا و سيساهمون بمعرفتهم
و خبرتهم الواسعة في إثراء النقاش و الحوار على مدى الأيام الثلاثة القادمة.

ياتي هذا الاجتماع في إطار مبادرة إقليمية أطلقها برنامج الأمم المتحدة العام
الماضي بهدف دعم الدول العربية في مجال تغير المناخ سواء فيما يتعلق
بصياغة على المستوى الدولي كما تركز على نحو أساسي على الجوانب
الخاصة بالتكيف مع تغير المناخ.

و أود أن أشدد على أن هذا الاجتماع لا يمثل محفلا تفاوضيا و لا تصب أعماله
في أية مسارات خاصة بالتحضير لدريان أو مؤتمر ريو. فالهدف منها اتاحة
مساحة لتبادل الأفكار بين الدول العربية و بين مجموعة متميزة من الخبراء و ذلك
فان ما سيتم مناقشته ليس ملزما لأي طرف من الأطراف.

السيدات والسادة،

طرحت قضية التنمية المستدامة منذ سنوات على برنامج العمل الدولي، و لكن
السنوات الأخيرة أثبت بما لا يدع مجالا للشك أن مستقبل عالمنا يتوقف على مدى

الجدية في التعامل معها. و في هذا الاطار استعرض الأمين العام للأمم المتحدة في افتتاح كلمته أمام الدورة الحالية للجمعية العامة خمس ضرورات ملقاة على عاتق البشرية حاليا ة اعتبرها خمس فرص متاحة لجيلنا كي يصوغ عالم الغد بما نتخذه اليوم من قرارات و اعتبر الأمين العام أن أول وأعظم هذه الضرورات هي التنمية المستدامة التي أطلق عليها ضرورة القرن الواحد و العشرين، وتدور حول انقاذ كوكبنا و انتشارال الناس من براثن الفقر و النهون بالنمو الاقتصادي و هي تشكل جميعها معركة واحدة لا انفصال فيها، و شدد على ضرورة ادراك الارتباط الوثيق بين تغير المناخ و ندرة المياه ونقص الطاقة والصحة في عالمنا و الأمن الغذائي و تمكين المرأة.

و في هذا الصدد نود دائما التذكير بما تتسم به التنمية المستدامة من طابع واسع النطاق و متعدد الأبعاد الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي.و لا ينبغي معادلتها بعنصر واحد فقط من العناصر المكونة لها ، فيما لايزال التركيز ينصب على النمو الاقتصادي كما ان التنمية المستدامة هي اداة لتجاوز الانقسامات و مد الجسور، ليس فقط بين البرامج الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية بل و كذلك بين البلدان المتقدمة النمو و البلدان النامية و بين الحكومات ومجتمع الاعمال والمجتمع المدني و بين أجيال الحاضر و المستقبل.

السيدات و السادة،

على نحو مختصر، على المستوى العالمي، هنالك محطتان رئيسيتان في مسار المفاوضات الدولية سيشهدها العالم في ظرف ثمانية أشهر. اجتماع دربان الذي سينعقد في شهر نوفمبر القادم، ثم مؤتمر ريو في يونيو من العام القادم، و كلا المناسبتين تعقدان في ظل اوضاع اقتصادية و اجتماعية و بيئية معقدة.

في أواخر هذا الشهر سيولد الطفل المكمل لسبعة بلايين شخص على كوكب الأرض. لقد تضاعف عدد السكان ثلاث مرات منذ انشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥. و تزداد الضغوط على الأرض و الطاقة و المياه و الغذاء. و نعيش حاليا أزمة اقتصادية تهز أركان عالمنا مؤدية الى تسارع ارتفاع نسبة البطالة و معمقة التفاوتات الاجتماعية، و كثير من الناس يخيم على حياتهم الخوف هذه الأيام اكثر من سنين قليلة مضت. وفي ضل ذلك يخيم تغير المناخ و آثاره على عالمنا فلقد زادت الكوارث الطبيعية خمسة أضعاف منذ السبعينات. و يمكن أن تعزى هذه الزيادة الى حد ما، و بقدر معقول من اليقين، الى تغير المناخ الذي تسببه الأنشطة

البشرية و الخسائر المترتبة على تغيرات المناخ و الحالات المناخية القصوى الحالية و المتوقعة مستقبلا هي بالفعل كبيرة و متزايدة.

و اذا انتقلنا الى المنطقة العربية فان ما يعاني منه عالمنا قائم و لكن هنالك أيضا تحديات ترتبط بطبيعة موقع و مناخ المنطقة. فتغير المناخ يأتي في حالة الدول العربية ليعمق من مواطن ضعف هيكلية مما يزيد من الوضع الاقتصادي و البيئي الهش.

و لنسعى الى القاء نظرة على الجانب الديمغرافي و ما له من انعكاسات على نسبة التحضر فبحلول عام ٢٠٢٠ سيبلغ نسبة سكان الحضر ما يزيد عن ٦٠ بالمئة مع الأخذ في الاعتبار أن هذا يمثل المتوسط فهناك دول اصبحت تقريبا شبه حضرية بالكامل و هذا له انعكاساته على نمط الحياة و استهلاك الطاقة

جانب آخر لا ينبغي أن ننساه هو استمرار الاعتماد على مصدر واحد للدخل وسعر النفط و النمو الاقتصادي.

جانب آخر ينبغي أخذه في الاعتبار هو ندرة المياه، ٦ من بين ١٠ دول على مستوى العالم الأكثر شحاً.

السيدات و السادة،

هنالك سؤال يطرحه نفسه بالحاح، هل يمكن أن تمثل الأزمات المتشابكة و المترابطة حالياً مناسبة لاتخاذ خطوات أكثر جرأة و جدية؟

فبشكل عام نعرف ان صانعي القرار يميلون الى تجنب اتخاط قرارات صعبة و مكلفة و في حالة تغير المناخ سوف يعبر عن هذا الاتجاه بتفصيل التفاعل مع كوارث تغير المناخ عند وقوعها بدلا من محاولة تخفيف تأثيراتها أو التكيف معها على نحو مستدام. و من دون أدنى شك انه من الضروري معالجة الكارثة عندما تقع لكن هذا لا ينبغي أن يعتبر الهدف الاستراتيجي. فالخبرة تثبت أن تعبئة

الجهود و الموارد لمواجهة الكوارث يعتبر أكثر تكلفة من بناء الهياكل و القدرات التي تقلل من احتمالات الكوارث.

و لذلك، فان مقاربتنا تستهدف خلق عدة مستويات للتفاعل مع تغير المناخ، بناء القدرة على صياغة المواقف على المستوى الدولي ولكن أيضا التركيز على بناء القدرة للتعامل مع مؤثرات تغير المناخ اقليميا و وطنيا.
